



تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

إضافة

- ١ - قررت اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، في مقرر اتخذته في دورتها الخامسة والثلاثين المعقودة في جنيف في الفترة من ٨ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ ، أن تؤجل حتى كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ النظر في بعض المسائل الإدارية والمالية (١) .
- ٢ - ووفقاً لهذا المقرر ، إستأنفت اللجنة التنفيذية دورتها الخامسة والثلاثين في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، ويرد فيما يلي تقرير اللجنة التنفيذية عن أعمال دورتها الستأنفة .

(١) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ ألف (A/39/12/Add.1) ، الفقرة ١٥٣ ، الفرع واو ( أ ) .

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة  
السامي لشؤون اللاجئين عن أعمال دورتها  
الخامسة والثلاثين المستأنفة\*

( جنيف ٢٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ )

ثامنا - الشؤون الادارية والمالية  
(اختتام البند ١٠ من جدول الأعمال)

- ١ - أشار الرئيس في ملاحظاته الافتتاحية الى المسألتين اللتين تم تأجيل اتخاذهما مقررات بشأنهما خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين المعقودة في جنيف في الفترة من ٨ الى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ وهما انشاء وظائف جديدة وعملية تصنيف وظائف الفئة الفنية (١) .
- ٢ - وأدلى المفوض السامي ببيان (انظر العرفق أدناه) قدم فيه هـ ضمن جملة أمور هـ الوثيقتين A/AC.96/654 و A/AC.96/655 اللتين تناولتا النقطتين المشار اليهما . وأشار الى أن الاضطلاع بعملية تصنيف الوظائف قد تم بناءً على طلب من دائرة التنظيم الاداري أيدته بشدة اللجنة التنفيذية . وأشار أيضا الى الخبرة التي قدّمها الوكالات الأخرى بمنظومة الأمم المتحدة والى التقدير الذي تم الاعراب عنه للطريقة التي نُفذت بها العملية . وبعد اجراء مناقشات مع الأمين العام للأمم المتحدة تم سحب المقترحات المتعلقة بالوظائف التسع الرفيعة المستوى بالمقر . وسيتم استيعاب الآثار المالية للتوصيات الخاصة بالتصنيف للسنة الحالية في اطار الرقم المستهدف للبرامج العامة لعام ١٩٨٥ التي أقرتها اللجنة التنفيذية وستكون التكاليف بعد ذلك متواضعة . والعملية هامة ليس فقط في حد ذاتها ولكن أيضا لما سترتب عليها من فوائد جانبية فيما يتعلق بالادارة بوجه عام . وفيما يتعلق بالوظائف الاضافية قال المفوض السامي انه يدرك الحاجة الى التقشف ولكن اللاجئين لا يخضعون لقاعدة النمو الصغرى ان تحدث مرارا وتكرارا تدفقات ضخمة من الأشخاص الذين هم في حاجة الى مساعدة . وبعد طلب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لست وظائف لازمة لافتتاح مكاتب ميدانيين جديدين بدلا من ال ١١ وظيفة التي طلبت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ طلبا متواضعا . وليس مطلوبا احداث أية زيادة في المستهدف للبرامج العامة لعام ١٩٨٥ .

\* صدر من قبل تحت الرمز A/AC.96/651/Add.1

٣ - وفي أثناء المناقشة التالية لذلك ، أقر العديد من المتحدثين عن تقديرهم لبيان المفوض السامي وللوثائق الإضافية التي قدمت .

٤ - وتكلم واحد وعشرون وفداً وكان بوسع كل وفد ، مع شروط معينة من جانب البعض ، تأييد التوصيات الواردة في الجدولين ٧ و ١٢ بالوثيقة A/AC.96/654 . وقد أصبح هذا التأييد ممكناً بالنسبة للعديد من الوفود بعد سحب التوصيات المتعلقة بالوظائف التسع العالية المستوى بالقر . وأقر أحد المتحدثين عن أسفه لأن المفوض السامي لم يقدم التفاصيل الخاصة بهذه التوصيات التي وصفها لجان التصنيف فيما يتعلق بالوظائف التسع . وأقر المتحدث آخر مع ذلك عن أمله في أن يتم في وقت ما في المستقبل الاعتراف بمزايا هذه التوصيات ؛ وثمة متحدث آخر أقر عن اعتقاده بضرورة إنشاء ثلاث وظائف من رتبة أمين عام مساعد في الميدان . ولا حظ أحد الوفود أنه حتى بعد تنفيذ نتائج عملية التصنيف فإن مستويات الرتب بوجه عام داخل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ستظل أدنى من مستوياتها في العديد من منظمات الأمم المتحدة الأخرى . وأحاطت بعض الوفود علماً بالآراء الإيجابية للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التوصل إلى قرارهم . ولم يكن في استطاعة أحد الوفود أن يوافق على التوصيات الأعلى أساساً أنه بمجرد اتخاذ المقررات المقابلة فيما يتعلق بوظائف الميزانية العادية ستعتبر عملية التصنيف منتهية .

٥ - وأصر العديد من المتحدثين على الحاجة إلى احتواء الآثار المترتبة في مجال التكلفة في إطار المستهدف المالي المعتمد . وفضلاً عن ذلك فإن الموافقة على التوصيات الخاصة بالوظائف الممولة من التبرعات لا ينبغي أن تعدّ بمثابة حكم مسبق على مقرر الجمعية العامة بشأن وظائف الميزانية العادية ، كما لا ينبغي تنفيذ النتائج المتعلقة بالوظائف الممولة من التبرعات قبل توفّر الموافقة على الوظائف الممولة من الميزانية العادية . وأقر وفدان عن رأي مفاده أن الآثار المالية الأطول أجلاً لم يتم شرحها بما فيه الكفاية واقترحا تقديم تقرير بشأن هذا الموضوع إلى اللجنة التنفيذية في دورتها السادسة والثلاثين .

٦ - وأشار أحد الوفود إلى الوثيقة ES/SC.2/15 التي أعدتها اللجنة التنفيذية في عام ١٩٨٣ بهدف تعزيز السياسة الإدارية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وقال إن النتائج العملية للتوصيات الواردة بها لم تتضح بعد . ووجه خاص ، لم يكن المتحدث مقتنعاً بأن سياسة سليمة وعادلة ومتسقة لمناوبة الموظفين قد طبقت بالفعل أو أن التوظيف على المستوى العالمي قد عكس حقائق جديدة . وأشار عدد من المتحدثين إلى الحاجة إلى ضمان التوزيع الجغرافي العادل لدى اختيار الموظفين لشغل الوظائف التي تم رفع رتبها . وأشار العديد من المتحدثين الآخرين إلى ما بالتوصيات الخاصة بتصنيف من امكانه لتسهيل مناوبة الموظفين من الفئة الفنية بين المقر والميدان وتحقيق توزيع أكثر توازناً للموارد البشرية وعدالة أكبر بين المقر والميدان . وطلب أحد الوفود أن يتم اعداد تقرير للسدورة السادسة والثلاثين بشأن عمليات النقل إلى الميدان نتيجة لعمليات رفع الرتب المقابلة .

٧ - وأكد بعض المتحدثين أن تنفيذ النتائج ينبغي أن يكون تدريجيا . وأعرب أحد الوفود عن اعتقاده بأن سحب التوصيات المتعلقة بالوظائف التسع العالية المستوى والقيام في نفس الوقت برفع رتب وظائف أخرى إلى الرتبة مد - ٢ من الجائز أن يثيرا بعض المشاكل وقد يكون من الضروري اجرا فحس شامل لهيكل المفوضية . وسيطلب الأمر تحليل كل الآثار المترتبة على العملية .

٨ - وفيما يتعلق بطلب وظائف إضافية ، رحب العديد من المتحدثين بقرار المفوض السامي بخفض العدد من ١١ إلى ٦ . وأعرب أحد الوفود عن تقديره للعرض الواضح لهذه الاحتياجات من الموظفين . وأعرب معظم المتحدثين عن تأييدهم لانشاء ست وظائف إضافية فيما يتصل بافتتاح مكاتب ميدانيين في الجزائر وطهران . وتم الاعتراف بالحاجة إلى هذه الوظائف في ضوء حالة اللاجئين في هذين البلدين وطلب اللجنة التنفيذية ذاتها افتتاح المكاتب . وأشار بعض الوفود إلى تأكيدات المفوض السامي بأن جميع امكانيات اعادة التوزيع قد استنفدت وأن الوظائف الاضافية الست تمثل الحد الأدنى الذي تحتاجه المفوضية للوفاء بمسؤولياتها . وأشار العديد من المتحدثين إلى حالات اللاجئين التي ووجهت بها المفوضية وإلى التحديات المتزايدة الناشئة عنها . وقال أحد المتحدثين ان المجتمع الدولي مطالب ببذل مجهود لتمكين المفوضية من الاستجابة للمطالب فور نشوئها : ويرى المتحدث أن عدد الوظائف التي طلبت هو الحد الأدنى الضروري لتمكين المكاتب الجديدة من أداء وظيفتهما . ودعا وقد أصر إلى ملء هذه الوظائف فوراً . وأعرب أحد المتحدثين عن تأييده للوظائف الاضافية على أساس انشاءها لن تترب عليه زيادة في المستهدف المالي الذي وافقت عليه اللجنة التنفيذية بالنسبة للبرامج العامة لعام ١٩٨٥ أو في المخصص الوارد بالميزانية العادية لهذا الغرض .

٩ - وأعرب بعض المتحدثين عن القلق لأن الحاجة إلى موظفين اضافيين لا يمكن الوفاء بها عن طريق اعادة التوزيع ، وخاصة في ضوء سياسة النمو الصغرى وفي وقت توجد فيه قيود مالية على الحكومات المانحة ؛ وأعربوا مع ذلك عن رغبتهم في الانضمام إلى توافق الآراء الناشئ بشأن هذه المسألة . وأشار أحد الوفود إلى أنه بعد اجرا مشاورات مكثفة قررت حكومته على مضر عدم تصديق توافق الآراء ؛ ومع ذلك ينبغي تكثيف الجهود لتغطية الاحتياجات الاضافية عن طريق اعادة التوزيع . وأعرب وقد أصر عن اعتقاده بأن أهمية افتتاح مكاتب لمفوضية في الجزائر وطهران تبرر الاستثناء من سياسة النمو الصغرى التي مازالت حكومته متسكة بها . وتساءل أحد الأعضاء عما اذا كان المفوض السامي سينظر في امكانية استيعاب الوظائف الست الجديدة كجزء من عملية اعادة توزيع مقبلة . وتساءل متحدث آخر عن الترتيبات الجارية اتخاذها بالنسبة للوظائف الخمس التي لم تعرض على اللجنة التنفيذية .

١٠- ودعا العديد من المتحدثين المفوض السامي الى الاستمرار في الوفاء بالاحتياجات الاضافية من الموظفين عن طريق اعادة توزيع الوظائف ، وعلى الأخص من المقرر الى الميدان . وقال أحد الوفود انه كان من المستصوب تقديم عرض أكمل للحلول التي تم التوصل اليها فيما يتعلق بكل من الوظائف التي طلبت أصلا . وطلبت وفود أخرى من المفوضية تطبيق أخيق المعايير الممكنة للموافقة على الوظائف الجديدة . وأكد أحد المتحدثين انه ينبغي تجنب انشاء وظائف جديدة لادارة المفوضية وأكد متحدث آخر أن أية استعراضات مقبلة بجزى الاضطلاع بها داخل المفوضية قبل تقديم المقترحات المتعلقة بالتوظيف ينبغي تنفيذها بعناية خاصة .

١١- وردا على ما جاء بالمناقشة ، أكد المفوض السامي للمندوبين أنه أحاط علما بعناية وجدية بهذه الملاحظات . وسبذل كل جهد ممكن للابقاء على التكاليف الادارية منخفضة بقدر الامكان على الرغم من أن التكاليف الادارية للمفوضية هي في الواقع منخفضة بطريقة ملحوظة بالمقارنة بتكاليف المنظمات الأخرى . وهناك أيضا ضغط متكرر من الحكومات لكي تزيد المفوضية من موظفيها في بلدانها . وقال انه يرغب بصفة عامة في أن يعرب عن شكره للتأييد الصادر عن أعضاء اللجنة التنفيذية ولروحهم الهادية في اعترافهم بأن أعمال المفوضية من أجل اللاجئين هي مسؤولية يشاركون هم فيها .

#### مقررات اللجنة التنفيذية

١٢- ان اللجنة التنفيذية :

#### الف

( أ ) أشارت الى المذكرة المتعلقة بالتطورات الرئيسية التي تؤثر على مستويات التوظيف وتمويل التكاليف الادارية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (E/SC.2/22) وكذلك الفرعين المتعلقين بالدعم الاداري والبرنامجي من التقرير المتعلق بأنشطة المساعدة للمفوضية في ١٩٨٣-١٩٨٤ والبرنامج والميزانية المقترحين لصناديق التبرعات لعام ١٩٨٥ (A/AC.96/639 و Corr.1 و 3 و Add.2) ؛

( ب ) أشارت الى المقرر الذي اتخذ في دورتها الخامسة والثلاثين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ بتأجيل النظر في انشاء ١١ وظيفة اضافية في عام ١٩٨٥ حتى كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ (٢) ؛

( ج ) أقرت المذكرة المتعلقة بالتطورات المؤثرة على مستويات التوظيف (A/AC.96/655) ؛

- ١٤٠ أهدت عن تقديرها لقرار المفوض السامي بخفض طلبه للوظائف الإضافية من ١١ إلى ٦ ؛
- ٢٤٠ وافقت على إنشاء الوظائف الإضافية الست المطلوبة لافتتاح مكاتب ميدانيين بالجزائر وطهران ؛
- ٣٤٠ طلبت من المفوض السامي أن يواصل جهوده للوفاء بالاحتياجات الإضافية للتوظيف من طريق إعادة توزيع الوظائف .

### بـ

- ( أ ) أشارت إلى المقرر الذي اتخذ في الدورة الخامسة والثلاثين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ باختتام النظر في البند ١٠ من جدول الأعمال ( الشؤون الإدارية والمالية ) في اجتماع يعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وإصدار المقررات الخاصة بذلك الاجتماع في صورة إضافة لتقرير الدورة الخامسة والثلاثين ( ٣ ) ؛
- ( ب ) أقرت المذكرة المتعلقة بعملية تصنيف وظائف الفئة الفنية (A/AC.96/654) ؛
- ( ج ) أشارت إلى المذكرة المتعلقة بعملية تصنيف وظائف الفئة الفنية (A/AC.96/639/Add.1) التي عرضت على الدورة الخامسة والثلاثين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ ؛
- ١٤٠ أهدت عن تقديرها للجهود التي بذلها المفوض السامي لتوحيد وتوضيح التوصيات الواردة بالوثيقة (A/AC.96/639/Add.1) ؛
- ٢٤٠ لاحظت أن المفوض السامي قرر في أعقاب مناقشاته مع الأمين العام ألا يعرض على اللجنة التنفيذية في هذه المرحلة المقترحات الخاصة بإعادة تصنيف تسع وظائف عالية المستوى بمقر المفوضية ؛
- ٣٤٠ وافقت على توصيات التصنيف لجميع الوظائف بالفئة الفنية الممثلة من التبرعات ، كما وردت بالجدولين ٧ و ٢٢ من الوثيقة (A/AC.96/654) ؛
- ٤٤٠ دعت إلى تنفيذ توصيات التصنيف فور إقرار التوصيات المتصلة بوظائف الميزانية العادية ؛
- ٥٥٠ لاحظت أن تنفيذ توصيات التصنيف لن يؤثر على الهدف المالي الذي وافقت عليه اللجنة التنفيذية للبرامج العامة لعام ١٩٨٥ أو على مخصص الميزانية العادية لعام ١٩٨٥ ؛

.../...

٦٤ طلبت من المفوض السامي أن يقدم تقريرا عن التدابير التي اتخذت لتنفيذ نتائج التصنيف بطريقة تؤدي الى قيام سياسة ادارية متماسكة وحادية .

### الحواشي

- (١) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ ألف (A/39/12/Add.1) ، الفقرة ١٥٣ الفرع جيم ( أ ) ١٤ وها (ب) ٣٤ وواو ( أ ) .
- (٢) المرجع نفسه ، الفقرة ١٥٣ ، الفرع جيم ( أ ) ١٤ .
- (٣) المرجع نفسه ، الفقرة ١٥٣ ، الفرع واو ( أ ) .

## المرفق

بيان مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين  
الموجه الى اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض  
السامي في دورتها الخامسة والثلاثين المستأنفة ،  
في ٢٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨٥

١ - يسعدني أن أرحب بكم في هذا الاجتماع ، الذي آمل أن يكون اجتماع غير رسمي وحافلا بالمعلومات في الوقت نفسه ، تشبها مع تقليدنا الراسخ في اللقاءات الدورية التي نتعقد فيما بين الدورات العادية للجنة . واني لأطم أن لدينا بعض أعمال لم تنته من الدورة الخامسة والثلاثين وسأعود الى هذا بعد لحظات . وذلك انني أود أولا أن أحيطكم علما بالجديد في شأن التطورات الرئيسية التي وقعت خلال الاشهر الثلاثة الماضية .

٢ - ولا ريب في أن الفترة التي مضت منذ أن التقينا أخيرا قد سادتها ظروف الوضع الطارئ الخطير في افريقيا . فبعد اجتماعا بوقت قصير في تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٤ ، ذهبت الى نيويورك لعقد يوم تقريرى السنوى الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وانبى لعلى ثقة انكم تدركون جميعا أن هذه الأزمة التي تضرب ملايين كثيرة جدا من البشر كانت هي الموضوع الغالب في المناقشة التي جرت في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . وأثناء المناقشة التي دارت حول تقريرى في اللجنة الثالثة ، كان من دواعي تشجيعي تلك العبارات الكثيرة الحافلة بالثقة في أعمال مفوضيتنا ، واني لسعيد أن ألاحظ أن الاعتبارات الانسانية كانت ، كما توقعت ، هي السائدة في اعتماد قرار يتيح أقصى الدعم ويتسم بأكبر قدر من التوازن ، وجاء هذا الاعتماد بدون تصويت . وكنت مسرورا أيضا لأن الجمعية العامة آيدت قراركم في تشرين الأول /اكتوبر بشأن ادخال ثلاث لغات اضافية كلغات رسمية في اللجنة التنفيذية . وفي مؤتمرا السنوى لاعلان التبرط ، ظهرت مرة أخرى ، في مستوى التبرط ، تلك الثقة المتواصلة من جانب الحكومات في البرامج الانسانية الضرورية جدا التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ذلك المستوى الذى كان على قدم المساواة مع مستويات التبرع في الأعوام السابقة . وما زالت الحالة المالية للمفوضية باللغة الصعوبة ، مع ذلك ، وسأستعرض ، سيدى الرئيس ، بعد برهة وجيزة ، موقفنا الراهن بمزيد من التفصيل . وقد اجتمعت أيضا ، في نيويورك ، بالأمين العام الذى كان قد عاد لتوه من زيارته لافريقيا المنكوبة بالجفاف . وكان في استطاعتي أن أخبره بجهود المفوضية المبذولة هناك ، وكذلك بأخر التطورات في أنحاء أخرى من العالم ، وأن أتشاور معه بشأن المسائل الادارية ، طبقا لما اتفقنا عليه في تشرين الأول /اكتوبر .

••/••



٣ - وبينما كنت في نيويورك ، كنا نتلقى بالفعل المزيد والمزيد من التقارير المزعجة عن الموجات الجديدة للاجئين وضحايا الجفاف عبر الحدود في افريقيا . وكانت هذه الموجات تتدفق ، في القرن الافريقي وفي السودان بصفة خاصة ، الى المناطق التي كان فيها القصور الذريع في المحاصيل يطحن أيضا ، بشكل متزايد ، الجماعات السابقة من اللاجئين والعائدين الذين يتلقون ، بالفعل ، مساعدات ترمي الى ايصالهم الى حد الاكتفاء الذاتي . وكان يتضح من كل المعلومات المتاحة انه ليس في الامكان معالجة هذه الطوارئ الجديدة المتنامية في اطار البرامج المعتمدة في الفترة الحالية أو باستخدام الموارد المتاحة بالفعل . وفي ٨ تشرين الثاني /نوفمبر ، أصدرت النداء الأول لجمع ٨٩ من ملايين الدولارات بصفة مساعدة طارئة للاجئين والعائدين في اثيوبيا والصومال والسودان وجمهورية افريقيا الوسطى . وبالنداءات التالية لذلك ، وآخرها النداء الصادر في ١١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ ، بلغ اجمالي الاحتياجات التقديرية ٢٧٢ من ملايين الدولارات - بمقدار ثلاثة أضعاف ما سبق ذكره ، وذلك في غضون شهرين . ولا تساورنا أية أوهام في أن هذا المبلغ سيكون كافيا ، نظرا لأن كل المؤشرات تدل على أن هذه الحالة الخطيرة بالفعل قد تشدد وتزداد حدة خلال الأسابيع والأشهر القادمة . وفي شرقي السودان ، اذا أخذنا في الاعتبار أخطر هذه الطوارئ ، بلغ التقدير الاجمالي للوافدين الجدد ساعة اصدار ندائنا الرابع في ١١ كانون الثاني /يناير ، ١٧٠ . ٠٠٠ شخص . واليوم يصل عددهم الى أكثر من ٢١٠ . ٠٠٠ شخص ، وليست هناك أية اشارة على أن التدفق ، الذي يبلغ متوسطه ٣ . ٠٠٠ شخص يوميا ، آخذا في الانخفاض .

٤ - السيد الرئيس ، لا حاجة لي الى الاستطراد الى المزيد من التفاصيل . ان رسالتنا - النداء ، المؤرخة في ١١ كانون الثاني /يناير وما يصحبها من وثائق ، هي بين أيدي اللجنة ، وسها بيان بالحقائق كما كانت منذ اسبوعين . وهناك أمران أول أن أشدد عليهما اليوم : الأمر الأول أن المفوضية ما زالت تبذل كل ما في وسعها لاغاثة تلك المئات من الآلاف من الأشخاص الذين يعانون من هذه المحنة . والأمر الثاني أن ما لا طائل تحته ، أمام هذا الخطر الانساني الداهم الذي يتسم بهذه الأبعاد ، الدخول في مناقشة حول مركز الأشخاص المعنيين . وفي بعض الحالات ، كما في جمهورية افريقيا الوسطى ، من الواضح اننا نتعامل مع حالة تقليدية للاجئين ، لاسيما اذا أخذنا في الاعتبار ما يطلق عليه "الولاية الممتدة" أو اذا فضلتم ، مثلما أفضل ، تعريف منظمة الوحدة الافريقية . فقد حدث ، عبر السنين ، أن قامت الأمم المتحدة لوضع المصطلحات اللازمة لتحديد طبيعة أعمالنا وجعلها مرنة ، فتحدثت عن "الأشخاص المشردين في الخارج في حالة شبيهة بحالة اللاجئين" . ومع ذلك ، من الواضح أن للمفوضية حدودها . ومن الواضح ، على سبيل المثال ، انه يجب أن يتلقى ضحايا الجفاف في

بلد هم نفسه ، بل هم يتلقون بالفعل ، المساعدة من كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى . ومن الواضح كذلك انه من الصعب ، استجابة للطوارئ ، التخطيط لما يتجاوز الحاجات القائمة بالفعل . هل كان في وسعنا توجيه نداء في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ ، عندما كان هناك ما يقرب من ٣٥٠٠٠٠ وافد جديد الى شرقي السودان ، لتوفير امدادات الاغذية لـ ٢٠٠٠٠٠ شخص ؟ هل كان المجتمع الدولي ليستجيب مؤيدا لهذا النداء ؟ ألم تكن لنتهم ، كما نتهم حتى في يومنا هذا ، في بعض الدوائر ، بأننا منخرطون في السياسة ، بل بأننا نوجد " عامل شد " ؟ ومع ذلك ، كانت هناك مؤشرات واضحة بالفعل على وجود موجات جماعية كثيفة من البشر ، في طريقها الى الظهور ، تعاني من مشقة بالغة . فهل جاء هذا الانتقال نتيجة لحالة سياسية أو أن الجوع كان السبب فيه هو أيضا ؟ ليكن ما يكون . ذلك أن الاعتبار الأساسي اليوم هو أنه يتعين على المفوضية ، بوصفها وكالة الأمم المتحدة الوحيدة المتواجدة في شرقي السودان ، حيث يتوفر عدد من مستوطنات اللاجئين القائمة بالفعل ، أن تبذل ما في وسعها لاغاثة هذه الكائنات البشرية البائسة فور عبورها للحدود . بيد أن هناك قيودا آخر ، سيدى الرئيس ، هو قيد الموارد الموضوعة تحت تصرفنا لأداء العمل . واني مضطر الى الاشارة الى أن ما تم التبرع به من مساهمات لنداءنا من أجل حالة الطوارئ الافريقية بلغ فقط هدف الـ ٨٩٨ من ملايين الدولارات ، وهو هدف النداء الأول المؤرخ في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ ، وذلك في الوقت الذي صدر فيه النداء الرابع في ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ . واليوم بلغت التبرعات ١٨ مليون دولار ، وقد صرفت كلها بنفس السرعة التي وردت بها . وفي هذه الأثناء ، كما سبق أن ذكرت ، تضاعفت الاحتياجات ثلاث مرات . فهنا لا يوجد نمو صفري . والاحتياج الأهم هو الغذاء . وعلى الرغم مما قلته ، منذ لحظة ، بشأن ما تصادفه المفوضية من صعوبات ازاء التنبؤ بالاحتياجات المتعلقة بعدد الحالات المحتمل حدوثها في المستقبل ، يجب علينا أن نخطط لما بعد . ونحن نقوم بذلك بالفعل ، وبالتشاور الوثيق مع برنامج الأغذية العالمي حتى تؤخذ في الاعتبار الفجوة الزمنية التي لا يمكن تجنبها في عملية تسليم الأغذية .

٥ - ويجب علينا ، للقيام بذلك ، أن نأخذ في الاعتبار المؤشرات الجلية للغاية التي تحت أيدينا والتي تقول أن أكثر من عشرات الآلاف من الأشخاص في طريقهم الى السودان ، وأنه حتى اذا جاء موسم الأمطار القادم حسب أكثر التوقعات تفاؤلا ، فسيحتاج الأمر الى ما لا يقل عن ١٠ أشهر قبل أن يصبح الغذاء النامي محليا في المتناول ؛ وليس هنالك سبيل ، في هذه المرحلة ، لمعرفة أية نسبة من السكان الذين عبروا الحدود الى السودان هي التي ستختار في النهاية اعادة التوطين الاختياري في الوقت وفي الحالة التي يصبح الغذاء فيها متاحا لهم في أوطانهم . ولذلك فاننا ندرس مع شركائنا في منظومة الأمم المتحدة ( وبصفة خاصة مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ) ،

الآثار الطويلة الأجل للحالة الراهنة . ولا ينبغي للمرء أن ينسى أن السودان ، شأنه في ذلك شأن اثيوبيا والكثير من البلدان الافريقية ، يواجه هو نفسه جفافا شديدا للغاية وأن الرئيس نميرى قد وجه النداء الى المجتمع الدولي ، في الفترة الأخيرة ، لتقديم المساعدات . ولقد ناقشت جميع هذه الجوانب مع السيد براد فورد مورس ، مدير مكتب الأمين العام لشؤون عمليات الطوارئ في افريقيا ، الذي كان في جنيف في الأسبوع الماضي ، كما تعلمون ، ووجدته بأن تتعاون المفوضية معه تعاوننا تاما في الجهود التي يبذلها . وحثني هو ، من ناحيته ، على مواصلة تحقيق الأهداف المحددة الواردة في نداءات المفوضية .

٦ - سيدى الرئيس ، ان الحالة في شرقي السودان حالة حرجة ؛ فمعدلات الوفاة بين الأطفال والبالغين مرتفعة بشكل مزعج ، كما يؤثر سوء التغذية الخطير جدا على الغالبية العظمى من الأطفال . وأمام هذه المعاناة التي يكاد يكون وصفها مستحيلا ، ما الذى يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله بالاضافة الى ذلك لتقديم المساعدة ؟ وبشترك معا كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمفوض السوداني لشؤون اللاجئين ، وهو شريكنا في العمليات ، وعدد من الوكالات الطوعية ، ليلا ونهارا ، في عملية لانقاذ أكبر عدد من الأرواح ولتوفير جميع الامدادات الأساسية لرعاية هذه الموجات البشرية الكثيفة . وقد قمنا ، تحقيقا لذلك ، بتعزيز وجودنا بشكل أساسي في المنطقة من خلال التكليف المؤقت لمجموعات من الموظفين الاضافيين ، وعن طريق استخدام الخبراء الاستشاريين وغيرهم من الموارد البشرية . وقبل أعياد الميلاد بوقت قصير ، ذهب وكيل المفوض السامي الى الخرطوم والقضارف لتقييم الموقف ، وأسفر تقريره عن صدور ندائنا المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر . وطوال فترة عطلة نهاية السنة ، كان هناك فريق يعمل في مقرنا طول الوقت ، بما في ذلك عطلة عيد الميلاد ورأس السنة الجديدة للحصول على الاحتياجات اللازمة بصورة حرجة من الخيام والأغطية والأدوية والأغذية التكميلية وأجهزة توفير المياه والمركبات وما الى ذلك ، واتخاذ الترتيبات اللازمة لنقلها الى السودان جوا . ولا يزال أفراد الفريق يواصلون هذا العمل ليلا ونهارا الى يومنا هذا على الوتيرة نفسها . وقد قدمت الحكومات ، وبصفة خاصة حكومتا الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية المانيا المتحدة وغيرهما ، عونا خاصا خلال هذه الفترة . فقد وقّرت الولايات المتحدة وحدها خمس رحلات جوية من الرحلات الاثني عشر الاستثنائية التي كانت هناك حاجة اليها في فترة العطلات . وبينما نحن في انتظار وصول امدادات برنامج الأغذية العالمي الى بورسودان ، كنا نحاول شراء بعض المؤن الغذائية الأساسية من داخل السودان ، لكن هذه المؤن كانت عزيزة المنال نظرا للنقص الغذائي في هذا البلد بصفة عامة . وقد يتعين علينا لذلك أن ننظم المزيد من الرحلات الجوية الطارئة لنقل المؤن الغذائية وغيرها فسي الأسابيع الثلاثة الماضية .

٧ - وينبغي علينا ألا ننسى ، عند التحدث عن السودان ، انه كانت هناك أيضا موجة تدفق رئيسية قوامها حوالي ٦٠.٠٠٠ شخص ، وفدت من تشاد الى غربي السودان وتسببت في حدوث طوارئ أخرى تعين علينا أن نعالجها في الوقت نفسه ، وقد اتخذنا خطوات مماثلة للخطوات التي وصفتها توا في اطار هذه الحالة كذلك . ولكني أكرر أن الموارد التي وصلتنا من التبرعات حتى الآن ، بالنسبة للسودان ، غير كافية لسد الاحتياجات الحالية . ولذلك أناشد جميع الحكومات الممثلة هنا اليوم أن تستعرض ، على نحو عاجل ، امكانياتها في تقديم تبرعات اضافية ، وهذه مسألة سأعود اليها بعد لحظة ، عندما استعرض حالتنا المالية الراهنة .

٨ - اننا ندرك جميعا ، على نحو مؤلم ، المجاعة التي نكبت بها اثيوبيا ، ونكبت بهما أيضا المناطق التي قامت فيها المفوضية ، بالتعاون مع لجنة الاغاثة والانعاش التابعة للحكومة الاثيوبية ، بتنفيذ برنامج طوارئ للعائدين . وترد تفاصيل هذا البرنامج الخاص في وثيقة النداء المؤرخة في ١١ كانون الثاني /يناير . وينسق هذا البرنامج بالتعاون الوثيق مع جهود منظومة الأمم المتحدة ، ونحن على اتصال دائم بالسيّد كورت يانسن الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لعمليات الطوارئ الخاصة في اديس ابابا واننا ننظر ، آخذين في الاعتبار ضرورة تحديد المساعدة المقدمة للعائدين من حيث الزمان والنطاق ، فيما يمكن اتخاذه من تدابير انعاشية ، بالتعاون مع الوكالات الأخرى ، سواء في اطار منظومة الأمم المتحدة أو خارج هذا الاطار ، ومع العانحين الشائبيين ، لا يصل أولئك العائدين الى حد الاكتفاء الذاتي في أقرب وقت ممكن .

٩ - ومع حدوث زيادة بلغت ٦٠٠٠٠ من اللاجئين الجدد من الصومال و ٤٠٠٠٠ لاجئ من جمهورية افريقيا الوسطى ، فضلا عن تدفق ٨٠٠٠ لاجئ من تشاد الى الكاميرون ، تواجه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مجموعة صعبة من الحالات الجديدة . وفي الوقت نفسه ، عانت البرامج الجارية في عدة بلدان منكوبة بالجفاف من نكسات شديدة في محاولاتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي للاجئين . وسيتعين تنقيح كثير من هذه البرامج خلال السنة لأخذ هذه النكسات في الحسبان .

١٠ - وكان المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا في العام الماضي ، بمثابة دليل على استعداد المجتمع الدولي لأن يلتفت حول قضية انسانية وأن يتفق ، في مناخ يخلو من النواحي السياسية ، على استراتيجية لمعالجة مشكلة اللاجئين المخيفة في افريقيا . وهل لي أن أذكركم بأن هدفين من أهم أهداف المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا يتمثلان في تدعيم الهياكل الأساسية للبلدان الافريقية المضيئة لتمكينها من مواجهة عبء اللاجئين واقامة حلقة وصل بين معونة اللاجئين ومعونة التنمية .

١١ - وقد قدمت الأحداث المؤثرة الأخيرة في افريقيا ، أدلة وافرة على أهمية الأهداف التي حددها المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا . فعدم كفاية الهياكل الأساسية أو عدم وجودها لا يعوق فقط جهود الاغاثة ، ولكنه يزيد من تفاقم الحالة الحرجة بالفعل . والانجاز المبكر للمشاريع المقدمة للمؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا لن يساعد فقط في تخفيف العبء الذي تتحمله البلدان الافريقية التي تتكرم باستقبال اللاجئين ، ولكنه سيساعد اللاجئين فسي أمّاكنهم الآن . وستدم هذه المشاريع بدورها قدرات الحكومات على توقع حالات الطوارئ المقبلة ، بل ودرئها .

١٢ - وجود التشكيل الادارى اللازم لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا . وستظل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشترك بنشاط في هذا الشأن عن طريق مكتبنا الاقليمي في افريقيا بصفة أساسية ؛ وقد أنشأ برنامج الأمم المتحدة الانمائي وحدة متابعة للمؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا لرصد تنفيذ المشاريع المقدمة للمؤتمر بموجب الفقرة ٥ ( ج ) من قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٧ . وقد عين المجلس الدولي للوكالات الطوعية خبيرا استشاريا للمؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا لضمان مشاركة المنظمات غير الحكومية في عملية المتابعة مشاركة نشطة ومنسقة . ويجرى بالفعل تنفيذ عدد قليل من مشاريع المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا ؛ اما المشاريع الأخرى فانها قيد الدراسة الدائبة . وهكذا ، فان العملية التي بدأت في المؤتمر تمضي في طريقها . وستؤدى  
٠٠/٠٠

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، كما فعلت حتى الآن ، دورها الكامل برعايتها حتى تتكفل بالنجاح . وفي حالة الطوارئ الحالية ينبغي ألا ننسى المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا .

١٣ - وسأضي لأعرض بصورة مقتضبة للغاية بعض التطورات الأخرى في الأشهر الأخيرة ، وينبغي أن أذكر أننا قد تابعنا بقلق الحالة على الحدود التايلندية - الكمبوتشية التي أدت الى قيام السلطات العسكرية التايلندية باجلاء اعداد كبيرة من الأشخاص من منطقة الحدود . وقد بعثت بتعليمات الى مثلي في بانكوك ليكون على اتصال وثيق جدا مع السلطات التايلندية وأن يحيطني احاطة كاملة بتطورات هذه الحالة . وفي تايلند ، جرى أيضا بصورة مشجعة ، ولو انها متواضعة ، استئناف العودة الاختيارية الى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية . وقد قابلتها ، لسوء الطابع ، زيادة كبيرة في اعداد عابري الحدود من ذلك البلد الى تايلند ، وهي حالة نتابعها أيضا عن كثب لحين البت في مركز الأشخاص المعنيين .

١٤ - وفيما يتعلق بترتيبات مكافحة القرصنة ، السيد الرئيس ، فانه يسعدني أن أطمئن أننا قد تلقينا الآن تقريرا من الخبراء التقنيين ، شاركت فيه السلطات التايلندية والبلدان المانحة ، ويجرى اتخاذ الاجراءات لتنفيذ توصياته . ومن بواعث سرورنا أن التقرير يؤكد فعالية العمليات واستخدام المعدات المقدمة بموجب الترتيب الحالي الا استخدام الأشمل . ويجب أن أضيف أن هذا قد تأكد بعدد من حالات الاعتقال والادانة .

١٥ - السيد الرئيس ، لا استكمال هذا الاستعراض للنقاط الرئيسية في الأشهر الثلاثة الماضية ، ينبغي أن أذكر بعض التطورات في أمريكا اللاتينية . فعقب مؤتمر اعلان التبرعات المعقود في نيويورك مباشرة ، كان من دواعي سروري أن أقوم بزيارة الى قرطاجنة ، كولومبيا ، حيث شاركت ، مع الرئيس بليساريو بنتانكور ، في حفل افتتاح ندوة ناجحة للغاية ، وهي الندوة المعنية بقضايا الحماية في أمريكا الوسطى والمكسيك وبنما ، التي جمعت ممثلين حكوميين من ١ بلدان وغيرهم من خبراء أمريكا اللاتينية وموظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . ووافقت الندوة على عدد من المبادئ الأساسية لمعاملة اللاجئين ، وحدونا الأمل في أن تسهم نتائجها في تحسين المركز القانوني للاجئين وحمايتهم فحسب المنطقة . وأود أن أوجه كلمة تقدير خاصة للدعم الشخصي الذي قدمه الرئيس بنتانكور الذي أسهم كثيرا في أن تتكفل هذه الندوة بالنجاح . وبعد قرطاجنة مباشرة ، توجهت الى بوينس آيرس في زيارة رسمية ضيفا على السلطات الأرجنتينية . وكان من المجزى حقا القيام بزيارة بلد يرحب ، أثناء اعادة بناء نظام ديمقراطي ، بعودة المنفيين الى ديارهم ويدعم كلية أعمال مفوضيتنا ، كما يشهد على ذلك القيام أثناء زيارتي باعلان رفع التحديد الجغرافي لاتفاقية ١٩٥١ . ويسعدني أننا قد تمكنا ، على نطاق صغير ، من مساعدة بعض هؤلاء اللاجئين العائدين ، بفضل المساهمات الواردة عقب ندائي في العام الماضي .

.../...

١٦ - وفيما يتعلق بأمريكا الوسطى ، كان من دواعي سرورنا أن نرحب في جنيف بوفد رفيع المستوى من هندوراس ، برئاسة وزير الداخلية والعدل ، منذ اسبوعين فقط. ولا يساورني الشك في أن مناقشتنا المثمرة جدا ستؤدي الى تحسين حالة اللاجئين في ذلك البلد . وينبغي أن أذكر كذلك ، بالمناسبة ، التقدم الذي أحرز في المكسيك في ترحيل لاجئي غواتيمالا بعيدا عن مناطق الحدود الى مقاطعتي كامبوتش وكوينتانا روو . وحتى الآن وافق ١٨٠٠٠ شخص على الانتقال ، وجرى انشاء مستوطنات ريفية عليها أن تحقق لهم قدرا كبيرا من الاكتفاء الذاتي بسرعة لا بأس بها . وقد استفدنا من التعاون الوثيق جدا في هذه العملية مع السلطات المكسيكية ، ويحدوني الأمل في أن أطلع مباشرة على الحالة في الشهر القادم عند سفري الى المكسيك بناء على دعوة من الحكومة .

١٧ - السيد الرئيس ، هناك بضع نقاط تتعلق بالحماية الدولية للاجئين : فعندما تدعو الحالة ، ينبغي أن تكون المفاوضات دائما على أهبة الاستعداد للعمل كمحفل للحسم وأداة لتنسيق البحث عن الحلول . ففي أوروبا اليوم ، يواجه ملتسو اللجوء والحكومات مشاكل على درجة من التعقيد يبدو معها أن الأمر يتطلب استجابة أكثر تنسيقا . وفي الاجتماع الأخير للجنة التنفيذية ، أعربت عن قلقي الشديد ازاء اتجاهات تقييدية معينة في معاملة الاعداد الكبيرة من ملتسي اللجوء الذين يصلون الى البلدان الأوروبية من قسارات أخرى . وتعرضت ممارسات اللجوء المعمول بها لضغوط شديدة . وعلى أساس الاتصالات التي أجريت مع الحكومات المهتمة ، قررت لذلك متابعة الاقتراح الذي طرحته في اجتماعنا الأخير لاجراء مشاورات مع الحكومات والوكالات المعنية هنا في جنيف في الفترة من ٢٨ الى ٣١ أيار/مايو . وستوجه الدعوات عما قريب . وستركز هذه المشاورات على الحلول والترتيبات العملية ، ولكن ستدرس فيها كذلك الجوانب الأوسع نطاقا للمشكلة ، ولا سيما حجم تدفقات اللاجئين وتكوينهم المتغير في أوروبا . وبالنظر الى أهمية هذه القضايا ، يحدوني الأمل في أن تجرى هذه المشاركة على نحو رفيع المستوى بصورة مناسبة . وفيما يتعلق بقضية ذات صلة ، أود أن أحيطكم علما أنه تمشيا مع الرغبة التي أعربت عنها اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثلاثين ، رتب لاجراء دراسة بشأن مسألة تحركات اللاجئين غير المنتظمة . كما أجرى ترتيبات لقيام فريق عامل ، يتوقع أن يعقد أول اجتماعاته في وقت ما من شهر نيسان/ابريل ، بالنظر في النص الأول لهذه الدراسة . وستقدم النتيجة النهائية لهذه الدراسة الى اللجنة الفرعية المعنية بالحماية الدولية .

١٨ - وعند التحدث عن أوروبا ، لا يفوتني أن أوجه كلمة شكر وتقدير لبلدين عضوين في اللجنة التنفيذية ، وهما هولندا ويوغوسلافيا ، لاستقبالي استقبالا حارا للغاية في زيارتي الرسميتين في كانون الأول/ديسمبر . وقد علمت هاتان الزهارتان بلا ريب على اعادة تأكيد الدعم القوي المقدم من هذين البلدين لقضية اللاجئين ولعمل مفوضيتنا .

.. / ..

١٩ - وان أعود لحظة الى افريقيا والمسائل الأخرى التي تشير قلقنا ، أود أن أعيد الي الأذهان المشاكل المختلفة التي نجمت عن نزوح اللاجئين وغيرهم من السكان بسبب الأحداث التي وقعت في جنوبي أوغندا في أواخر عام ١٩٨٢ . فقد عقد اجتماع ثلاثي ثالث بسبب حكومتي أوغندا ورواندا والمفوضية في شهر كانون الأول / ديسمبر الماضي في غابورو ، رواندا ، برئاسة مدير الحماية الدولية التابع للمفوضية . وعلى الرغم من أنه تعذر على الاجتماع التوصل الى توافق في الآراء بشأن جميع النقاط ، فإنه يسعدني أن أذكر أن كلا من الرئيس أوبوتي ، رئيس جمهورية أوغندا والرئيس هابياريمانا ، رئيس جمهورية رواندا ، قد استقبلا توا مديسر الحماية الدولية التابع للمفوضية . وأني على ثقة من أنه نتيجة لهذه الاجتماعات والرفقة الشديدة لرئيسي الدولتين في المحافظة على روح حسن الجوار بين البلدين الشقيقتين ، هناك الآن امكانية حقيقية للتحرك تجاه التوصل الى حل انساني لهذه المشاكل المختلفة . وما يبعث على الرضا حقا أن رئيس أوغندا عاهد العزم على أن يتابع سياسته للمصالحة الوطنية وأن يستقبل ثانية جميع الأوغنديين الذين يرغبون في العودة الى وطنهم أوغندا من البلدان المجاورة . وما يبعث على الرضا بالمثل أن رئيس رواندا قد وافق على أن تستجيب سلطاته بسرعة للطلبات الفردية التي يقدمها لاجئو رواندا في أوغندا للعودة الاختيارية الى الوطن ، وهي الطلبات التي تقدم بموجب الاجراء المعمول به بين المفوضية والحكومتين المعنيتين .

٢٠ - وأود أن أنتقل الآن الى المشاكل المالية التي تواجه المفوضية في عام ١٩٨٥ . ففي اجتماع اللجنة التنفيذية ، المعقود في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ ، قدرنا أن الاحتياجات المالية في عام ١٩٨٥ ستبلغ ٣٨٤ من ملايين الدولارات للبرامج العامة وحوالي ٤٦ من ملايين الدولارات للبرامج الخاصة . ولا يزال رقم البرامج العامة يبلغ ٣٨٤ من ملايين الدولارات ، غير أنه جرى تقدير البرامج الخاصة قبل حالة الطوارئ الحالية في افريقيا . واحتياجات الطوارئ في افريقيا تضاف الى مبلغ الـ ٤٦ مليون دولار المقدر في شهر تشرين الأول / اكتوبر الماضي .

٢١ - وستلقون مختلف التقارير المستكملة بشأن النداءات والبرامج والتي أصدرتها المفوضية عن حالة الطوارئ في افريقيا . وسيرسل لكم تقرير آخر في منتصف شباط / فبراير سيتضمن تقديرات جديدة للميزانية فيما يتعلق بالبرامج المعنية حتى شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ ، حيث يعقد الأمل على أن يتوافر محصول جديد وأن نتمكن من أن نرى بمزيد من الوضوح ما يخبئه المستقبل للوافدين الجدد ، ولا سيما في السودان والصومال .

٢٢ - وفي حين تحرز جهودنا المبذولة في حالات الطوارئ تقدما على ما يبدو في اثيوبيا وجمهورية افريقيا الوسطى والصومال ، تعتبر الحالة في شرقي السودان ، كما ذكرت بالفعل ، في غاية الخطورة . ومن الأهمية الحيوية أن يتسلم السودان مخزونات كافية من امسدادات الأغذية والاغاثة قبل هطول الأمطار في أواخر أيار / مايو . وهذا يعني أنه يجب توفير المسدودات الأغذية وبيع الاغاثة في الأشهر القليلة القادمة ولذلك يجب أن يبدأ الآن شراء ما هو مطلوب أثناء موسم الأمطار .



٢٣ - وليست لدينا في الوقت الحاضر ، الأموال اللازمة للاحتياجات العاجلة اللازمة اليوم ، ناهيك عن الأموال الضرورية للقيام بالتخطيط والتسليم مقدما ، ونظرا على الاستجابة المحدودة للنداءات الخاصة ، لم ننفق فقط قيمة جميع التبرعات الواردة وانما استنفدنا أيضا صندوق الطوارئ . وسأطلب ، لذلك ، من الحكومات تقديم تبرعات ، فسي أقرب وقت ممكن ، الى برامج الطوارئ في افريقيا ، وخاصة في شرقي السودان ، حتى تتمكن من شراء وتوزيع البضائع اللازمة سواء قبل أن تستنفد الاعداد الاضافية من الوافدين الجدد المخزون الحالي أو قبل أن يجعل موسم الأمطار التوزيع المنتظم للمساعدة أمرا متعذرا .

٢٤ - وهذا يعني أن برامج الطوارئ في افريقيا تتطلب احتياجات مالية كبيرة جدا على نطاق متزايد بسرعة . بيد أنني آمل الا تكون هذه التبرعات على حساب التبرعات المقدمة الى البرامج العامة لسنة ١٩٨٥ التي لاتزال ذات أهمية رئيسية والتي نواجه فيها يتعلق بها ، كما أوضحت لكم في اللجنة التنفيذية في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ ، مشاكل مالية صعبة بوجه خاص في سنة ١٩٨٥ .

٢٥ - وفيما يتصل بالبرامج العامة لسنة ١٩٨٥ ، وافقت اللجنة التنفيذية على اعتماد للاحتياجات يبلغ نحو ٣٨٤ مليون من الدولارات . وفي الوقت الحاضر ، لدينا ما مجموعه نحو ١٤١ مليون من الدولارات ، مع وضع تبرعات سنة ١٩٨٥ ، التي تم عقدها أو دفعها بالفعل في الحساب ، فضلا عن الأموال المرحلة من سنة ١٩٨٤ . ولذلك ، نحتاج الى مبلغ آخر مقداره ٢٤٣ مليون من الدولارات في سنة ١٩٨٥ لتمويل البرامج العامة ذات الأهمية الحيوية .

٢٦ - دعوني أقول مباشرة اننا نواصل ، من جانبنا ، بذل جميع الجهود لجعل برامجنا وميزانياتنا اقتصادية وفعالة التكلفة بدرجة أكبر . وحيثما تدر دولارات الولايات المتحدة القوية مزيدا من العملات المحلية لبرامج انفاقنا ، فاننا نخفض في كثير من الحالات بالفعل مستويات الميزانية بدولارات الولايات المتحدة . ونأمل بهذه الطريقة أن نخفض الانفاق للحد الأدنى اللازم للقيام بعلمنا على نحو صحيح .

٢٧ - واني أدرك المصاعب التي تواجهها الحكومات في توفير مبالغ كبيرة من الأموال التي تقتضيها مساعدة اللاجئين . ولا تزال قوة دولار الولايات المتحدة عاملا رئيسيا في هذه المعادلة وعلى الرغم من ذلك ، فاني أحدث على النظر فورا في مشاكل التمويل شديدة الخطورة ، التي نواجهها في سنة ١٩٨٥ . فاذا لم تتوافر الأموال الكافية للبرامج العامة ، سيتعين تخفيض البرامج . وسيصبح من الصعب كثيرا ، السعي لايجاد حلول دائمة للاجئين - وهو هدف أعظم ان أعضاء اللجنة يعتبرونه حيويا . واني لعلى ثقة من أنه لا يوجد من بين أعضاء اللجنة التنفيذية من يرغب في تعطيل مساعدة اللاجئين و برامج الحلول الدائمة بسبب نقص الموارد المالية الاساسية .

٢٨ - ومراعاة لذلك ، ولتشجيع الحكومات على البدء في النظر في تقديم تبرعات اضافية في أقرب وقت ممكن سنصدر نداءً خاصاً في ٢٩ كانون الثاني /يناير لصالح البرامج العامة لسنة ١٩٨٥ . وسيورد النداء التفاصيل الكاملة للحالة المالية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

٢٩ - وأنه ليجدونني أمل قوي في امكان تحقيق التمويل الكامل للبرامج العامة لسنة ١٩٨٥ بفضل جهودنا المشتركة ، واعتقد أن اللجنة التنفيذية توافق على أن هذه هي مسؤوليتنا المشتركة .

٣٠ - وقررت اللجنة التنفيذية ، في دورتها الأخيرة في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٤ ، اختتام نظرها في البند ١٠ من جدول الأعمال ( المسائل الادارية والمالية ) في اجتماعها في كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ . والنقطتان اللتان تركتا معلقتين هما التوصيات المتعلقة بتصنيف وظائف الفئة الفنية ، وانشاء ١١ وظيفة اضافية . والاجتماع الحالي للجنة التنفيذية مخول باتخاذ قرارات بشأن هذين البندين .

٣١ - وقد نظرنا في كل بند بعناية كبيرة في ضوء اجراءات اللجنة التنفيذية في تشرين الاول /اكتوبر ؛ وفي كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٤ ، أصدرنا وثيقتين جديدتين ؛ واحدة عن عطية تصنيف وظائف الفئة الفنية ( A/AC.46/654 ) والأخرى عن التطورات التي تؤثر على مستويات الموظفين ( A/AC.96/655 ) . ونأمل أن تخفي هاتان الوثيقتان بذاتهما عن الايضاح ، ولكن فلتسمح لي ، السيد الرئيس ، بإضافة بضعة تعليقات .

٣٢ - اولاً ، عطية تصنيف وظائف الفئة الفنية . تذكرون أن إعادة تصنيف الوظائف في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اجريت على أثر طلب مقدم من دائرة التنظيم الاداري ، أيده بعد ذلك اللجنة التنفيذية بقوة . وكان ذلك طلباً معقولاً جداً يأخذ في الاعتبار أنه لم يجز من قبل تصنيف منهجي من هذا القبيل منذ انشاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وطوال أكثر من ثلاثة عقود ، وأن عدد موظفي المفوضية قد ازداد مرتين أو ثلاث مرات خلال العقد الماضي في حين زادت برامجنا ، من الناحية المالية ، بمقدار عشرة أضعاف ما كانت عليه . وقد أعدنا عطية تصنيف الوظائف بعناية تامة . وناشدنا سائر وكالات الأمم المتحدة المساعدة بدرايستها الفنية وخبرتها . ولم يكن نظام التصنيف المستخدم متعلقاً بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على وجه التحديد ولكنه النظام المعمول به في الأمم المتحدة منذ سنة ١٩٨١ ، وذلك لضمان بقائنا تامة في اطار قواعد منظومة الأمم المتحدة . وقد أعرب عن التقدير في هذا الشأن كل من قسم التصنيف التابع لإدارة شؤون الموظفين في نيويورك واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وأوصت اللجنة الاستشارية بالموافقة على النتائج فيما يتعلق بالتبرعات .

٣٣ - وتوضح نتيجة عطية التصنيف ان ثلثي رتب الوظائف أو ٢٦٥ منها تعتبر صحيحة وينبغي أن تظل دون تغيير . وأوصى بتخفيض رتب ٣٣ وظيفة ورفع رتب ١٠٣ وظائف من باقي الوظائف .

٣٤ - وتذكر ، السيد الرئيس ، أنه أشير الى رفع رتب تسع من الوظائف الرفيعة المستوى في المقر في الفقرة ٢٧ من المذكرة المتعلقة بعملية تصنيف وظائف الفئة الفنية ( A/AC.96/639 / Add.1) المقدمة الى اللجنة التنفيذية في شهر تشرين الأول / أكتوبر الماضي . وعندما كنت في نيويورك في تشرين الثاني / نوفمبر ، عرضت على الأمين العام للأمم المتحدة ، حسب الاتفاق ، جوهر المناقشة المتعلقة بتصنيف الوظائف في مجموعها وفيما يتصل بالفقرة ٢٧ بوجه خاص . وأوضح الأمين العام أنه ليس مستعدا حاليا للموافقة على تصنيف هذه الوظائف . وهذا هو سبب قراري بعدم طلب تأييد اللجنة التنفيذية للفقرة ٢٧ . وسنعود الى ذلك الجزء من التصنيف في وقت أكثر ملاءمة . وفيما يتعلق بباقي التصنيف ، لم يصادف الأمين العام ومستشاريه لشؤون الميزانية أية مشاكل . واعطونا اشارة الموافقة . وهذا هو السبب في انني اطلب الآن موافقة قطعية من اللجنة التنفيذية .

٣٥ - ومن المهم أن نتذكر أننا نتحدث عن وظائف لا عن أشخاص . وهذا يعني أنه في حالة الموافقة على التصنيف ، فإن التنفيذ لن يتم الا تدريجيا . وهذا ينطبق على الوظائف التي سترفع رتبها أو تخفض على السواء . وبعبارة أخرى ، فإن العواقب المالية المترتبة هذا العام ستتوسع في نطاق الرقم المستهدف للبرامج العامة لسنة ١٩٨٥ الذي وافقت عليه اللجنة التنفيذية في تشرين الأول / أكتوبر والذي سيظل بذلك دون تغيير . وحتى على مدار الأعوام ، ستظل التكاليف على أية حال متواضعة في مجموعها وتقدر الواحد من ألف تقريبا من ميزانيتنا (بقدر ما يتعلق الأمر بالتبرعات) عندما يتم تنفيذ العملية بأسرها .

٣٦ - ولكنني اولي اهتماما شديدا جدا لهذا التصنيف ، الذي اعتبره ذا قيمة كبيرة لعملنا واجراء منصف لموظفينا ؛ وسيظل هيكل الرتب الجديد ، عند تنفيذه ، متواضعا بالمقارنة بمؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة ، وخاصة فيما يتعلق بالرتب الأعلى . فضلا عن ذلك ، كما هو موضح في الوثيقة ، ستترتب فوائد جانبية هامة على تنفيذ نتائج العملية ، من ناحية الادارة العامة ، ومناوبة الموظفين على جميع المستويات ، والتخطيط الوظيفي ، وتفويض السلطة . واني آمل أن تجد اللجنة التنفيذية الآن ، في ضوء جميع هذه الاعتبارات ، سبيلها واضحا في مجال الموافقة على النتائج فيما يتعلق بالتبرعات ، مما يسهل الطريق لموافقة الجمعية العامة في أواخر هذا العام على الجزء المتعلق بالميزانية العادية .

٣٧ - وفيما يتصل بالوظائف الاضافية ، فاني أدرك ادراكا تاما أنه يوجد لدى كثير من الحكومات تردد شديد في الموافقة على وظائف اضافية ، واني أعي جيدا ضرورة التقشف وشد الأحزمة على البطون . واني أدرك أهمية مبدأ النمو والصفى . ولكن اللاجئين لا يخضعون لقاعدة النمو الصفى . وتتدفق اعداد كبيرة مرارا وتكرارا . وحتى خلال الساعات التي نجتمع فيها هنا ، ربما يصل الى شرقي السودان وحده ٣٠٠٠ من الأشخاص الجدد الذين يحتاجون الى معونتنا ، ناهيك عن تدفقات حديثة أخرى ، منذ اجتماعنا في تشرين

الأول / أكتوبر ، في جمهورية افريقيا الوسطى وغربي السودان ، وأماكن أخرى عديدة . وكثيرا ما تمكنا ، في تاريخ مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، من اغلاق مكاتب وتجميع وظائف . ولكن ذلك ليس ممكنا حاليا .

٣٨ - وافتتاح المكاتب الجديدين ، اللذين نفتتحهما ، يتم بناه على طلب اللجنة التنفيذية . واقتراحنا متواضع للغاية ؛ موظفان من الفئة الفنية وموظف سكرتارية واحد فقط في كل مكتب . ولكن يجب أن نزود المكاتب بموظفين على مستوى يسمح بتسييرهما على نحو فعال . ودعوني أردد مرة أخرى اننا لن نطالبكم في الدقيقة المقبلة بالموافقة على زيادة الرقم المستهدف . ان لن يتم تغيير الرقم المستهدف الذي اعتمد في تشرين الأول / أكتوبر الماضي . وعندما نجتمع ، في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٥ ، سنقدم ، كالمعتاد ، الحسابات الختامية لعام ١٩٨٤ ، وميزانية منقحة لسنة ١٩٨٥ - ربما تكون مخفضة وربما تكون بها زيادة - ورقم مستهدفا للبرامج العامة لسنة ١٩٨٦ .

٣٩ - وقد طلبنا في تشرين الأول / أكتوبر ١١ وظيفة اضافية . وقمنا بتغطية بعض الاحتياجات بواسطة ترتيبات مؤقتة . ولا تتسم بعض هذه الترتيبات أبدا بانها مرضية تماما ، ولا يمكن على أية حال استخدامها لتوفير الموظفين الأساسيين للمكاتب الفرعية . وهذا هو السبب في أننا نرجع اليكم بشأن هذه المجموعة من الوظائف الست ، التي نعتبرها مجرد الحد الأدنى من أجل الاستمرار في مواجهة مسؤولياتنا الأساسية .

٤٠ - ولتسمحوا لي أن أختتم كلمتي بقول أن شاطرة اللجنة التنفيذية ايانا المسؤولين أمر مشجع . ومن الممكن بروح العمل معا وحدها أن نسعف المشردين الذين وضعوا في حالة من الكرب نتيجة لتلك الاحداث الفاجعة .

-----